الذكاء الاصطناعي والجريمة، من المسؤول؟
دراسة قانونية تحليلية

أحمد يحيى السميني، ماجستير في القانون العام

إشراف: عائشة جمال العماري، رئيس قسم القانون العام

كلية القانون - جامعة قطر

هل يُمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي قانونيًا؟

أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من حياتنا، حيث يُستخدم في المجالات الصناعية والطبية والتقنية. ومع تطوُّره، يَبرز تساؤل قانوني مهم، وهو ما حاولت هذه الدراسة الإجابة عنه: هل يُمكن مساءلته قانونيًا عن الأضرار أو الجرائم التي قد يتسبب بها، أم أن المسؤولية تبقى على عاتق المبرمجين والمستخدمين؟

اعتمد الباحث في هذا البحث على تحليل القوانين الجنائية التقليدية، التي تستند إلى الإدراك والإرادة في تحديد المسؤولية، لكن قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات مستقلة تطرح إشكالية قانونية جديدة. فهل يمكن اعتباره مسؤولاً قانونيًا، أم أنه مجرد أداة بيد مستخدميه؟

ولأجل ذلك، جاءت هذه الدراسة لبحث مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية الجنائية لمواجهة الجرائم المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية القانونية عنها. كما توصل الباحث إلى ضرورة دراسة إمكانية منحه شخصية قانونية، وتأثير ذلك على تطوير القوانين الجنائية.

الذكاء الاصطناعي في ميزان القانون: كيان مستقل أم أداة بيد البشر؟

تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على التعلُّم العميق ومعالجة البيانات الضخمة، مما يجعلها قادرة على تحليل المعلومات واتخاذ قرارات بناءً على معطيات متجددة. ومع ذلك، تبقى مسألة الإرادة الحرة والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ أمرًا مثيرًا للجدل. فإذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي تتعلم من البيانات وتتصرف بناءً على خوارزميات محددة، فهل هذا يجعلها مسؤولة قانونيًا، أم أن المسؤولية تقع بالكامل على من صمَّمها أو استخدمها؟

تختلف وجهات النظر القانونية حول هذه المسألة، حيث انقسمت الآراء التي تناولها الباحث في هذه الدراسة إلى اتجاهين رئيسيين:

1. الاتجاه الأول – مَنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة: يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي قد يتطوَّر ليصل إلى درجة من الاستقلالية تُمكِّنه من تحمُّل مسؤولية أفعاله. واستندوا إلى المفهوم القانوني للشخصية الاعتبارية، الذي يُتيح للشركات والكيانات غير البشرية اكتساب حقوق وتحمُّل التزامات قانونية. وكما أن الشركة يُمكن أن ترفع دعاوى أو تُرفع ضدها، قد يصبح من الممكن في المستقبل مَنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة تسمح بمساءلته قانونيًا عن بعض الأفعال.

2. الاتجاه الثاني – استحالة تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية: يُعارض هذا الاتجاه فكرة مسؤولية الذكاء الاصطناعي، نظرًا لأنه لا يتمتع بإدراك أو إرادة حرة. فالقانون يعتمد على نية الجاني وعلمه بالمخالفة القانونية، وهو ما لا يُمكن إثباته في حالة الذكاء الاصطناعي، الذي يعمل وفقًا لخوارزميات مبرمجة مسبقًا. ووفقًا لهذا الرأي، فإن المسؤولية الجنائية يجب أن تبقى محصورة في نطاق الإنسان، سواء كان المصنع، المبرمج، المستخدم، أو حتى طرفًا خارجيًا مثل المخترقين الذين يستغلون هذه الأنظمة.

موقف التشريع القطري: هل القانون مستعد لهذا التحدي؟

استعرض الباحث موقف التشريعات المختلفة، حيث وجد أن قانون العقوبات القطري، مثل معظم القوانين الجنائية التقليدية، يُحمِّل المسؤولية للأفراد والكيانات القانونية المعترف بها. ومع ذلك، يُمكن تحميل المسؤولية الجنائية لأطراف مختلفة عند وقوع جريمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل:

- المصنعين والمبرمجين: إذا ثبت وجود خطأ برمجي أو إهمال في تطوير الأنظمة الذكية أدى إلى ارتكاب الجريمة.
- المستخدمين: في حال استُخدم الذكاء الاصطناعي كأداة لارتكاب جريمة متعمدة، مثل استخدام روبوت لتنفيذ عملية سرقة.
- الأطراف الخارجية: مثل المخترقين الذين يستغلون الثغرات في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتنفيذ جرائم إلكترونية.

جرائم الذكاء الاصطناعي: أمثلة واقعية تثير الجدل

خلال هذا البحث، استعرض الباحث مجموعة من الحوادث الواقعية التي أثارت تساؤلات حول المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، ومنها:

- الروبوت القاتل في اليابان (1981): في أحد مصانع الدراجات النارية، قام روبوت صناعي بتحديد موظف على أنه "تهديد"، فقام بدفعه نحو آلة تشغيل، مما أدى إلى وفاته. في هذه الحالة، لم يُحاسب الروبوت، بل تمت مساءلة الشركة المُصنِّعة عن الحادث.
- الهجوم على مهندس في مصنع تسلا (2021): أصيب مهندس بجروح خطيرة بعد أن هاجمه روبوت صناعي خلال

عمله. اضطرت شركة تسلا إلى دفع تعويضات، لكن الروبوت لم يُحمَّل أي مسؤولية مباشرة.

– الطائرات بدون طيار والجرائم الرقمية: تستخدم بعض الجماعات الإجرامية الطائرات ذاتية القيادة لتنفيذ عمليات غير قانونية، مما يطرح تساؤلات حول المسؤولية الجنائية لهذه الأنظمة، وما إذا كان يمكن تصنيفها كـ "فاعلين" في الجرائم.

خاتمة: هل نحن مستعدون لعصر الذكاء الاصطناعي؟

مع التطوُّر السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري التعامل مع التحديات القانونية التي تطرحها، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن الأضرار أو الجرائم التي قد تتسبب بها هذه الأنظمة. فبينما يُسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة وزيادة الكفاءة في مختلف المجالات، إلا أنه قد يستخدم أيضًا بطرق غير قانونية، مما يستدعي وضع أطر تنظيمية وقانونية واضحة. وبناءً على التحليل القانوني الذي قدَّمه هذا البحث، توصل الباحث إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها:

1. عدم وجود إطار قانوني شامل لمساءلة الذكاء الاصطناعي جنائيًا، حيث تعتمد القوانين الجنائية التقليدية على الإرادة والوعي، وهما عنصران غير متوفرين في أنظمة الذكاء الاصطناعي.
2. تحميل المسؤولية للأطراف البشرية مثل المصنعين والمبرمجين والمستخدمين، نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي لا يُعتبر كيانًا قانونيًا مستقلاً يُمكن محاسبته.
3. وجود تباين في التشريعات الدولية حول التعامل مع الذكاء الاصطناعي، حيث اعترفت بعض الدول بالمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، بينما لم يتم حتى الآن الاعتراف بالمسؤولية الجنائية له.
4. إمكانية تطوير نموذج قانوني جديد يمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محدودة في القضايا المدنية، مع الإبقاء على المسؤولية الجنائية ضمن نطاق الأفراد المسؤولين عن تطويره أو تشغيله.

ونظرًا للتطوُّر السريع للذكاء الاصطناعي والتحديات القانونية التي يفرضها، أصبح من الضروري تطوير أُطر قانونية واضحة لضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنية. وعليه، اعتمد الباحث في هذا البحث على تحليل الجوانب القانونية المختلفة، ومن خلال ذلك قدَّم مجموعة من التوصيات، أبرزها:

1. إنشاء إطار قانوني دولي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي ومكافحة الجرائم الرقمية الناتجة عنه، خصوصًا مع الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم.
2. إلزام الشركات المُصنِّعة للذكاء الاصطناعي بوضع معايير واضحة للمسؤولية عن الأخطاء البرمجية الكارثية، وتحديد الجهات المسؤولة عن أي أضرار ناتجة عن هذه الأنظمة.
3. إنشاء هيئة رقابية دولية لمتابعة تطوُّرات الذكاء الاصطناعي، ووضع ضوابط قانونية وأخلاقية لضمان استخدامه بشكلٍ آمن ومسؤول.

وختامًا، أثبتت هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يحمل وعودًا كبيرة، لكنه يفرض في الوقت ذاته تحديات قانونية غير مسبوقة. لذا، فإن اتخاذ خطوات استباقية لوضع أُطر قانونية واضحة ومرنة سيضمن الاستفادة القصوى من هذه التقنية دون التسبب في أضرار قانونية أو اجتماعية.